

تحديات الاستثمار في ريادة الأعمال في الجزائر

مريم لسبع¹، سارة ادبوب²

¹جامعة 20 أوت 1955 - سكيدة(الجزائر)، m.lesbaa@univ-skikda.dz

²جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، eddeboub.sara@univ-alger3.dz

*مريم لسبع

تاريخ الاستلام: 2024/01/19

تاريخ القبول: 2025/02/07

تاريخ النشر: 2025/03/20

ملخص:

اكتسبت ريادة الأعمال أهمية بارزة في السنوات الأخيرة من قبل مختلف البلدان على المستوى العالمي، وذلك لما لها من أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. والجزائر وعلى غرار باقي الدول سعت لتبني نموذج اقتصادي جديد يعتمد على المؤسسات الناشئة أو ما يعرف بمشاريع ريادة الأعمال الناشئة. وعليه فقد جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على مختلف التحديات التي تواجه ريادة الأعمال في الجزائر، والتي تحول دون التحاق هذا الأخيرة بركب الدول العربية - على الأقل - الرائدة في هذا المجال، ومن أجل ذلك فقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي. توصلت الدراسة إلى أن ريادة الأعمال في الجزائر لا تزال بعيدة عن المعدلات المطلوبة، فحسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020 والذي يقيم أداء 190 اقتصادا في سهولة تنفيذ الأعمال، صنفت الجزائر ضمن 20% دولة الأخيرة وذلك في عدة مؤشرات لممارسة الأعمال على غرار مؤشر الحصول على القروض، مؤشر حماية صغار المستثمرين، مؤشر تسجيل الملكية، مؤشر البدء في الأعمال، مؤشر دفع الضرائب، وهو ما يؤكد على حجم التحديات والصعوبات التي تواجه رواد الأعمال في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، مشاريع ناشئة، بيروقراطية، تمويل.

تصنيف (JEL): L26، M13

Arsad Journal for Economic and Management Studies

P-ISSN: 2661-7641 / E-ISSN: 2716-8107

Available online at: <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/628> | <https://www.ajems.org>

Volume7|Issue2|Dec2024|pp.45-62

Challenges of investing in entrepreneurship in Algeria

Meriem LESBAA^{1*}, Sara EDDEBOUB²

¹University of 20 August 1955 Skikda (Algeria), m.lesbaa@univ-skikda.dz

²University of Algiers 3 (Algeria), eddeboub.sara@univ-alger3.dz

Meriem LESBAA*

Received: 19/01/2025

Accepted: 07/02/2025

Published: 20/03/2025

Abstract:

Entrepreneurship has gained significant prominence in recent years globally due to its pivotal role in both economic and social development. Algeria, like many other countries, has sought to adopt a new economic model centered on startups and nascent entrepreneurial ventures.

This study aims to identify the various challenges faced by entrepreneurship in Algeria, hindering the country from catching up with at least the leading Arab nations in this field. To achieve this, a descriptive and analytical approach was employed. The study found that entrepreneurship in Algeria still lags behind desired levels. According to the Doing Business report of 2020, which assesses the performance of 190 economies in the ease of doing business, Algeria ranked within the bottom 20% in several business indicators such as obtaining credit, protecting minority investors, registering property, starting a business, and paying taxes. These findings highlight the magnitude of challenges and difficulties confronting entrepreneurs in Algeria.

Keywords: Entrepreneurship, startups, bureaucracy, financing.

JEL classification: L26, M13.

1. مقدمة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تنشأ من خلال ريادة الأعمال العمود الفقري للاقتصاد، فهي توفر الغالبية العظمى من فرص العمل، وتساهم في تنويع الاقتصاد، وتدعم نمو الشركات الكبيرة، لذلك فإن دعم ريادة الأعمال هو استثمار في مستقبل الاقتصاد، وهو ما يتطلب مناخ استثماري مناسب.

في ظل التطور المتسارع للمؤسسات الناشئة عالمياً ومساهمتها الفاعلة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، أصبحت الجزائر تسعى جاهدة لتبني بيئة أعمال جذابة تشجع على تأسيس هذه الشركات وتنميتها، وبعد الأزمة النفطية الأخيرة، بات التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة، حيث تعتبر المؤسسات الناشئة عنصراً حيوياً في تحقيق هذا الهدف.

ويلعب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي دوراً محورياً في تقييم مدى سهولة ممارسة الأعمال في دولة ما مقارنة بالدول الأخرى، إذ يقدم هذا التقرير مؤشرات دقيقة حول جودة البيئة الاستثمارية، مما يساعد صناع القرار على تحديد نقاط القوة والضعف، فالقيم المرتفعة لهذه المؤشرات تدل على سلاسة وسهولة ممارسة الأعمال منذ بداية النشاط و/أو حتى الخروج منه في حالة الإفلاس، وهو ما يدفع المستثمرين إلى اختيار هذه الدول دون غيرها، في حين تشير القيم المنخفضة لوجود عوائق وصعوبات تواجه المستثمرين وبالتالي ضرورة العمل على تذليل هذه الصعوبات من خلال توجيه الدولة جهودها نحو تحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات.

انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل التحديات التي تواجه الاستثمار في ريادة الأعمال في الجزائر؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف التحديات التي تواجه ريادة الأعمال في الجزائر، والتي تحول دون التحاق هذه الأخيرة بركب الدول العربية - على الأقل - الرائدة وذلك بالاعتماد على تحليل مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، ومن ثم تسليط الضوء على أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة للتغلب أو الحد من هذه التحديات.

تقسيمات الدراسة: بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمت الدراسة إلى أربع محاور كالتالي:

المحور الأول: مفهوم ريادة الأعمال ودوافع ممارستها

المحور الثاني: التحديات التي تواجه الاستثمار في ريادة الأعمال والحلول المقترحة لتجاوزها.

المحور الثالث: موقع الجزائر في مؤشر سهولة الأعمال

المحور الرابع: جهود الدولة الجزائرية لدعم الشركات الناشئة

2. مفهوم ريادة الأعمال ودوافع ممارستها

2.1 مفهوم ريادة الأعمال:

ريادة الأعمال هي عملية القيام بشيء جديد ومختلف لغرض خلق دخل للفرد، وإضافة قيمة اقتصادية إلى المجتمع، يعد رواد الأعمال أشخاص يسعون إلى إنشاء وتوسيع النشاط الاقتصادي من خلال تطوير منتجات قائمة وابتكار منتجات جديدة وتقديمها للأسواق، حيث تتضمن ريادة الأعمال خمسة عناصر رئيسية: (الشيخ طه، 2022، الصفحات 6-8)

1.1.2. الابتكار: يعتبر الابتكار محرك النمو في ريادة الأعمال، فكل من ينجح رائد الأعمال، عليه أن يقدم منتجات أو خدمات جديدة تلبي احتياجات السوق بشكل أفضل من المنافسين. وهذا يتطلب قدرة على:

➤ فهم السوق: دراسة السوق بدقة لتحديد الثغرات والفرص المتاحة.

➤ التفكير الإبداعي: ابتكار أفكار جديدة ومبتكرة لحل المشكلات وتلبية احتياجات العملاء.

➤ التحليل: تحليل جدوى الأفكار الجديدة وتقييم فرص نجاحها.

2.1.2. صناعة القرار: هو فن التوازن بين المخاطرة والتحليل، حيث تتطلب ريادة الأعمال اتخاذ قرارات حاسمة في ظل ظروف غير مؤكدة، لذلك، يجب على رائد الأعمال أن يكون قادراً على:

➤ **التحليل المنطقي:** جمع المعلومات وتحليلها لاتخاذ قرارات مدروسة.

➤ **التكيف مع التغيير:** الاستعداد لتغيير الخطط والتكيف مع الظروف المتغيرة.

3.1.2. تحمل المخاطر: فهم أن المخاطرة جزء لا يتجزأ من ريادة الأعمال والقدرة على إدارة المخاطر.

➤ **الاستفادة من الخبرات:** الاستفادة من خبرات الآخرين وتجاربهم.

4.1.2. الرؤية: هي الخريطة التي توجه المشروع، الرؤية هي البوصلة التي توجه رائد الأعمال نحو تحقيق أهدافه، وهي عبارة عن تصور واضح لمستقبل المشروع، وتشمل:

➤ **تحديد الأهداف:** تحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس.

➤ **وضع الخطط:** وضع خطط عمل تفصيلية لتحقيق الأهداف.

➤ **الإلهام:** إشعال الحماس لدى فريق العمل وتوجيه جهودهم نحو تحقيق الرؤية.

5.1.2. التنظيم: هو الأساس المتين للنجاح، فالتنظيم الجيد هو أساس أي مشروع ناجح. فهو يضمن:

➤ **الكفاءة:** تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة.

➤ **الفعالية:** تحقيق الأهداف المحددة في الوقت المحدد.

➤ **السيطرة:** القدرة على مراقبة أداء المشروع واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

كما يعرف (Jeffrey A. Timmons) الريادة بأنها القدرة على خلق وبناء الأشياء من لا شيء، أي أنها المبادرة والعمل والانجاز لبناء المشروع، علاوة على كونها الملاحظة والتحليل، وهي موهبة الإحساس بالفرصة حين لا يراها الآخرون. وعرف روتيز رتش الريادة بأنها عملية انشاء شيء مختلف في قيمته من خلال تكريس الوقت والجهد الكافيين، وتحليل الأعباء والأخطار المالية والنفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك والحصول على المكافآت المالية والصناعة الناتجة عن نجاح المشروع. (قنصوة، 2016، صفحة 18)

2.2. دوافع ممارسة ريادة الأعمال:

تتنوع الأسباب التي تدفع الأفراد إلى خوض غمار ريادة الأعمال، ويمكن تصنيفها بشكل عام إلى خمس مجموعات

رئيسية: (دليل ريادة الاعمال)

➤ **الدوافع المتعلقة بالأمان:** يهدف الكثير من رواد الأعمال إلى تأمين مستقبلهم ومستقبل عائلاتهم من خلال تأسيس مشاريعهم الخاصة، قد يكون الدافع هو الرغبة في الاستقرار المالي، أو توفير مصدر دخل مستدام، أو ضمان حياة مريحة في المستقبل.

➤ **الدوافع المادية:** يربط الكثيرون ريادة الأعمال بالثروة والنجاح المالي والرغبة في تحقيق مكاسب مالية كبيرة والتمتع بثروة شخصية هي دافع قوي يشجع العديد من الأفراد على خوض هذه المغامرة.

➤ **الدوافع الشخصية:** تتجاوز دوافع ريادة الأعمال الجانب المادي لتشمل جوانب شخصية عميقة، يشمل ذلك الرغبة في إثبات الذات، تحقيق الإنجازات، والتحكم في مصيرهم المهني، كما أن الشعور بالرضا عن تحقيق شيء مفيد للمجتمع قد يكون دافعاً قوياً.

➤ **الدوافع المتعلقة بالاستقلالية:** يرغب العديد من رواد الأعمال في التحرر من قيود العمل التقليدي والتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرارات، كما أن الرغبة في بناء شيء خاص بهم وتحديد مستقبلهم المهني هي دوافع قوية تدفعهم إلى ريادة الأعمال.

➤ **تباين الدوافع:** من المهم الإشارة إلى أن هذه الدوافع ليست حصرية، بل يمكن أن تتداخل وتختلف من شخص لآخر ومن ثقافة لأخرى، على سبيل المثال، قد يكون الدافع الرئيسي لشخص ما هو تحقيق الاستقلالية المالية، بينما يكون الدافع

الرئيسي لشخص آخر هو إحداث تغيير إيجابي في المجتمع، كما أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تلعب دورا هاما في تحديد الدوافع.

3.2. العوامل المؤثرة في الدوافع:

➤ **الخلفية التعليمية والمهنية:** الأشخاص الحاصلون على تعليم عالٍ قد يكون لديهم دوافع مختلفة عن أولئك الذين بدأوا أعمالهم الخاصة بعد تجارب عمل متنوعة.

➤ **الظروف الاقتصادية:** تؤثر الظروف الاقتصادية بشكل كبير على دوافع ريادة الأعمال، في أوقات الركود الاقتصادي، قد يكون الدافع الرئيسي هو البحث عن فرص عمل بديلة، بينما في أوقات النمو الاقتصادي، قد يكون الدافع هو تحقيق النمو والتوسع.

➤ **الثقافة المجتمعية:** تؤثر الثقافة المجتمعية على القيم والمعتقدات التي تشجع أو تثبط ريادة الأعمال

3. التحديات التي تواجه الاستثمار في ريادة الأعمال والحلول المقترحة لتجاوزها

1.3. التحديات التي تواجه الاستثمار في ريادة الأعمال

تواجه رواد الأعمال العرب العديد من التحديات التي تعيق نمو مشاريعهم، من أبرز هذه التحديات: نقص التمويل، البيروقراطية المعقدة، والتنافس الشديد في الأسواق، فمثلا تشير بعض التقديرات إلى أن نسبة فشل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية تتراوح بين 70% إلى 90% في السنوات الأولى، (Bieber, 2024) على الرغم من مبادرات حكومية مثل "رؤية 2030" التي تسعى إلى دعم ريادة الأعمال، إلا أن حجم الاستثمارات في الشركات الناشئة السعودية لا يزال أقل بكثير من بعض الدول الأخرى في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب التطورات التكنولوجية السريعة استثمارات كبيرة ومواكبة مستمرة، هذه العوامل مجتمعة تجعل ريادة الأعمال في المنطقة العربية مسعى محفوف بالتحديات:

➤ **عدم الاستقرار المالي:** إن ريادة الأعمال لا تضمن دخلا ثابتا ومضمونا، خاصة في المراحل الأولية، فكثيرا ما يواجه رواد الأعمال تحديات مالية صعبة، حيث قد تكون الأرباح قليلة أو متقطعة، مما يجعلهم يعيشون في حالة من عدم اليقين المالي مقارنة بالوظائف التقليدية التي توفر دخلا شهريا ثابتا.

➤ **نقص التمويل:** الحصول على التمويل اللازم لتأسيس وتنمية مشروع ريادي هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه رواد الأعمال العرب.

➤ **البيروقراطية المعقدة:** الإجراءات البيروقراطية المعقدة والمتطلبات التنظيمية تزيد من صعوبة تأسيس وتشغيل الشركات الناشئة.

➤ **التنافس الشديد:** المنافسة الشديدة في الأسواق العربية تجعل من الصعب على الشركات الناشئة التميز والحصول على حصة من السوق.

➤ **التغيرات التكنولوجية السريعة:** تتطلب التطورات التكنولوجية السريعة استثمارات كبيرة ومواكبة مستمرة، مما يزيد من الضغوط على رواد الأعمال.

في الجزائر تمثل العراقيل التسويقية التحدي الأبرز الذي يواجه رواد الأعمال حيث تعاني المؤسسات الناشئة في الجزائر من عائق كبير يتمثل في نقص الإمكانيات التسويقية، مما يحد من قدرتها على تطوير منتجاتها وخدماتها وتسويقها بفعالية، فغياب الموارد المالية اللازمة للبحث والتسويق، بالإضافة إلى نقص الخبرة في مجال الدراسات السوقية وتحليل سلوك المستهلك، يؤدي إلى إنتاج منتجات وخدمات لا تلبي احتياجات السوق بالشكل الأمثل، مما يزيد من فرص فشلها. (حسين و صديقي ، 2021، صفحة 76)

2.3. الحلول المقترحة لتجاوز التحديات

تواجه ريادة الأعمال العديد من التحديات التي تتطلب حلولاً مبتكرة وداعمة، ولمواجهة هذه التحديات يجتهد بيئة ريادة الأعمال وتعزيز الثقافة الريادية، تطوير البنية التحتية الرقمية، تقديم الدعم الحكومي:تقديم الحوافز الضريبية وتوفير الأراضي الصناعية وتسهيل الوصول إلى الأسواق...

- توفير التمويل:يجب توفير مصادر تمويل مناسبة لرواد الأعمال، سواء من خلال القطاع العام أو الخاص.
 - تبسيط الإجراءات البيروقراطية:يجب تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتسهيل تأسيس وتشغيل الشركات الناشئة.
 - دعم الابتكار:يجب تشجيع الابتكار وتوفير بيئة محفزة لرواد الأعمال.
 - التعاون بين القطاع العام والخاص:يجب تعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص لدعم ريادة الأعمال.
- لتجاوز التحديات التي تواجه رواد الأعمال العرب، يقترح عبد الله الطهراوي مدير برامج حاضنة "يوكاس" التكنولوجية، مجموعة من الحلول الشاملة:(عبدالرحمن، 2023)

1. تعزيز قدرات رواد الأعمال:

- التطوير المهني: يجب التركيز على تطوير المهارات الإدارية والفنية لدى رواد الأعمال من خلال برامج تدريبية مكثفة وورش عمل متخصصة.
 - البحث والتطوير: تشجيع رواد الأعمال على إجراء الأبحاث والتجارب لتطوير منتجات وخدمات مبتكرة .
- #### 2. دعم حكومي وبيئة تشريعية محفزة:

- تسهيلات حكومية: تقديم حوافز وتسهيلات حكومية لرواد الأعمال، مثل الإعفاءات الضريبية وتبسيط الإجراءات.
 - تشريعات داعمة: تطوير تشريعات مرنة وداعمة لريادة الأعمال.
- #### 3. التوسع في الأسواق العالمية:

- شبكات التعاون: بناء شبكات تعاون بين رواد الأعمال العرب ونظرائهم في الأسواق العالمية.
 - نقل التكنولوجيا: دعم جهود نقل التكنولوجيا والمعرفة بين الدول .
- #### 4. شراكة بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص:

- برامج تعاونية:تطوير برامج تعاونية مشتركة بين الجامعات والشركات لتزويد الطلاب بالمهارات والمعرفة اللازمة لسوق العمل.
- حاضنات أعمال أكاديمية:إنشاء حاضنات أعمال داخل الجامعات لتشجيع الطلاب على تحويل أفكارهم إلى مشاريع حقيقية.

5. سد الفجوة بين التعليم وسوق العمل:

- تحديث المناهج الدراسية:تحديث المناهج الدراسية لتلبية متطلبات سوق العمل.
 - التعليم المهني والتقني:تشجيع التعليم المهني والتقني وتطوير الكوادر المؤهلة.
- من خلال تطبيق هذه الحلول، يمكن للمنطقة العربية أن تصبح بيئة خصبة لنمو الشركات الناشئة وتحقيق التنمية المستدامة.

4. موقع الجزائر في مؤشر سهولة الأعمال

تعد مؤشرات ممارسة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي أداة فعالة لتقييم وتوضيح التحديات التي تواجه الاستثمار في ريادة الأعمال، حيث تعتمد هذه المؤشرات على مجموعة من الجوانب التي تؤثر على سهولة أو صعوبة تأسيس الشركات وتشغيلها، وجذب الاستثمارات وذلك من خلال معايير قابلة للقياس والمقارنة مع الدول الأخرى، وبالتالي يمكن تحديد الجوانب التي تتطلب تحسينات لدعم بيئة ريادة الأعمال وجذب الاستثمار. يوضح الجدول التالي ترتيب الدول العربية حسب مؤشر سهولة الأعمال في 2020.

الجدول رقم (1): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في 2020

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي
الإمارات	80,9	16	فلسطين	60	117
البحرين	76	43	لبنان	54,3	143
المغرب	73,4	53	موريتانيا	51,1	152
السعودية	71,6	62	الجزائر	48,6	157
عمان	70	68	القمر المتحدة	47,9	160
الأردن	69	75	السودان	44,8	171
تونس	68,7	78	العراق	44,7	172
قطر	68,7	77	سوريا	42	176
الكويت	67,4	83	ليبيا	32,7	186
جيبوتي	60,5	112	اليمن	31,8	187
مصر	60,1	114	الصومال	20	190

المصدر: (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، ماي 2022، صفحة 101)

من خلال الجدول رقم (1) يتبين لنا بأن الجزائر احتلت المراتب الأخيرة في مؤشر حرية وسهولة الأعمال والأنشطة التجارية، حيث تحصلت على المرتبة 157 عالميا و 15 عربيا بمؤشر أداء قدره 48,6، الذي يبعد بـ 51,4 عن أفضل أداء عالمي (100) وبـ 32,3 عن أفضل أداء عربي والذي تحصلت عليه الإمارات صاحبة المرتبة الأولى عربيا و 16 عالميا (80,9).

وعليه، ومن خلال هذا المؤشر يتبين لنا أن هناك الكثير من المعوقات التي قد تحول دون بدء الأنشطة التجارية الجديدة بالجزائر، الأمر الذي يتطلب منا دراسة المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة الأعمال.

1.4 مؤشر بدء النشاط التجاري:

يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات المطلوبة رسميا من رواد الأعمال أو المطبقة في الممارسات العملية لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله، بالإضافة إلى الوقت والتكلفة اللازمين والحد الأدنى المدفوع من رأس المال. ويمكن توضيح ترتيب الجزائر بالمقارنة مع بعض الدول العربية في هذا المؤشر لسنة 2020 في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): مؤشر بدء النشاط التجاري لبعض الدول العربية لسنة 2020

المواضيع	الجزائر	السعودية	مصر	الإمارات	المغرب	تونس
عدد الإجراءات	12	3	5	2	4	3
الوقت (أيام)	18	10	12	3.5	9	9
التكلفة (%) متوسط دخل الفرد)	11.3	5.4	20.3	17.2	3.6	2.9
الحد الأدنى لرأس المال المدفوع	0	0	0	0	0	0
الترتيب العالمي	152	38	90	17	43	19

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: (مجموعة البنك الدولي)

من خلال الجدول رقم (2) يتبين لنا أن الجزائر تقع ضمن الدول المتأخرة في مؤشر بدء النشاط التجاري على المستوى العالمي حيث احتلت المرتبة 152 وأنها تتذيل ترتيب الدول العربية، وهذا راجع إلى:

« يعتبر إنشاء مؤسسة في الجزائر صعب نوعا ما حيث يستلزم 12 إجراء، وهو تقريبا ضعف عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس شركة جديدة في معظم الدول العربية والذي لم يتجاوز 6 إجراءات؛

« تعتبر الجزائر من الدول التي تستغرق وقت كبير في إجراءات تأسيس شركة جديدة وذلك بـ 18 يوما في حين يستغرق ذلك في الإمارات مثلا 3.5 يوم؛

« تعتبر الجزائر من بين الدول المكلفة حيث تقدر تكلفة تسجيل مؤسسة جديدة بـ 11.3% كمتوسط لدخل الفرد، وبالرغم من أنها تعتبر أقل من بعض الدول العربية على غرار مصر والإمارات بـ 20.3% و 17.2% على الترتيب، إلا أن هناك دول أخرى تنخفض فيها تكلفة تسجيل مؤسسة جديدة إلى 1% في البحرين، 1.7% في الكويت، 2.9% في تونس و 3.6% في المغرب.

2.4. مؤشر استخراج تراخيص البناء:

يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع، ويشمل ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح، وتقديم جميع الإشعارات المطلوبة، وطلب تلقي جميع عمليات التنفيذ، والحصول على توصيلات المرافق.

الجدول رقم (3): مؤشر بدء استخراج تراخيص البناء لبعض الدول العربية لسنة 2020

المواضيع	الجزائر	السعودية	مصر	الإمارات	المغرب	تونس
عدد الإجراءات	19	14	20	11	12	14
الوقت (أيام)	131	100	173	47.5	58	133
التكلفة (%) متوسط دخل الفرد)	6.5	1.9	1.3	2.2	3.3	3.4
مؤشر رقابة جودة البناء (0-15)	12	12	14	15	13	14
الترتيب العالمي	121	28	74	3	16	32

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: (مجموعة البنك الدولي)

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن الجزائر تعتبر من الدول المتأخرة سواء على المستوى العالمي أو العربي فيما يخص مؤشر استخراج تراخيص البناء حيث احتلت المرتبة 121، ويمكن إرجاع ذلك إلى إجراءات ووقت استخراج التراخيص والتي بلغت 19 إجراء و 131 يوم مقابل 11 إجراء و 47.5 يوم في الإمارات، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة استخراج هذه التراخيص والمقدرة بـ 6.5% كمتوسط لدخل الفرد مقابل 1.3% في مصر. كما نلاحظ أن مؤشر رقابة جودة البناء في الجزائر وعلى غرار معظم الدول العربية جيد حيث يتراوح بين 12-15 نقطة.

3.4 مؤشر الحصول على الكهرباء:

يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة من منشأة الأعمال لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع حديث البناء، بالإضافة إلى موثوقية التغذية وشفافية التعرفة، وسعر الكهرباء.

الجدول رقم (4): مؤشر الحصول على الكهرباء لبعض الدول العربية لسنة 2020

المواضيع	الجزائر	السعودية	مصر	الإمارات	المغرب	تونس
عدد الإجراءات	5	2	5	2	4	4
الوقت (أيام)	84	35	53	7	31	65
التكلفة (% متوسط دخل الفرد)	967	27.9	180.2	0	1308.8	719.1
مدى موثوقية التغذية وشفافية التعريفة (8-0)	5	6	5	8	7	6
الترتيب العالمي	102	18	77	1	34	63

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: (مجموعة البنك الدولي)

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن الجزائر احتلت مرتبة متوسطة في الترتيب العالمي في مؤشر الحصول على الكهرباء حيث جاءت في المرتبة 102 إلا أنها في مؤخرة ترتيب الدول العربية، وبالرغم من أن إجراءات الحصول على الكهرباء في الجزائر وعلى غرار باقي الدول العربية يتميز بقلته، إلا أنه يستغرق وقتاً طويلاً للحصول عليها في الجزائر 84 يوم بينما تقل هذه الفترة في معظم الدول العربية إذ تصل في الإمارات إلى 7 أيام فقط. كما تعتبر الجزائر من الدول المكلفة للحصول على الكهرباء حيث بلغت تكلفة هذه الأخيرة 967% من متوسط دخل الفرد فيما لم تتجاوز 27.9% في السعودية بينما تنعدم في الإمارات. فضلاً عن ما سبق فإن الجزائر وعلى غرار بقية الدول العربية تتمتع بشفافية التعريفة بأسعارها وموثوقية الحصول عليها عند الحاجة.

4.4 مؤشر تسجيل الملكية:

يقيم هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقين بنقل ملكية عقار يتضمن أرض ومستودع معياري مسجل وخال من الخلافات العقارية بعد شرائه، بالإضافة إلى نوعية نظام إدارة الأراضي في كل إقتصاد.

الجدول رقم (5): مؤشر تسجيل الملكية لبعض الدول العربية لسنة 2020

المواضيع	الجزائر	السعودية	مصر	الإمارات	المغرب	تونس
عدد الإجراءات	10	2	9	2	5	5
الوقت (أيام)	55	1.5	76	1.5	17	35
التكلفة (% قيمة العقار)	7.1	0	1.1	0.2	0.6	6.1
نوعية نظام إدارة الأراضي (30-0)	7.5	14	9	21	22.5	13.5
الترتيب العالمي	165	19	130	10	23	94

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: (مجموعة البنك الدولي)

من خلال الجدول رقم (5) نجد أن الجزائر من الدول التي يسودها صعوبة في تسجيل الملكية، حيث يستلزم ذلك 10 إجراءات وتستغرق 55 يوم وتكلف 7.1% من قيمة العقار، في حين أن أفضل أداء في الدول العربية كان بإجراءين (02) و 1.5 يوم على الترتيب في كل من الإمارات والسعودية فيما انعدمت تكلفة الحصول على الكهرباء في هذه الأخيرة، ولم تتعد 0.2% في الإمارات. أما فيما يخص نوعية نظام إدارة الأراضي فنلاحظ أنها تمتاز بتدني مستواها في الجزائر إذ بلغت 7.5 من أصل 30 مقابل 21 بالإمارات و 22.5 بالمغرب.

5.4 مؤشر الحصول على الائتمان:

يقيس هذا المؤشر يقيس هذا المؤشر قوة أنظمة التقرير الائتماني وفعالية التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس.

الجدول رقم (6): مؤشر الحصول على الائتمان لبعض الدول العربية لسنة 2020

المواضيع	الجزائر	السعودية	مصر	الإمارات	المغرب	تونس
قوة الحقوق القانونية (0-12)	2	4	5	6	2	3
عمق المعلومات الائتمانية (0-8)	0	8	8	8	7	7
تغطية مركز السجلات الائتمانية	3.6	0	9.5	12	0	36.4
تغطية مركز المعلومات الائتمانية	0	56.4	31.3	51.3	31.6	0
الترتيب العالمي	181	80	67	48	119	104

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: (مجموعة البنك الدولي)

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن الجزائر تتذيل الترتيب فيما يخص الحصول على الائتمان حيث احتلت المرتبة 181، حيث نلاحظ أن:

« ضعف مؤشر قوة الحقوق القانونية في الجزائر حيث بلغ نقطتان فقط، وتعتبر الإمارات أحسن دولة عربية في هذا المؤشر وذلك بـ 6 نقاط

« بخلاف معظم الدول العربية التي سجلت نقاط تفوق 6 من أصل 8 في مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية، فإن الجزائر لم تسجل أي نقطة فيه وهو ما يعني افتقارها إلى القواعد والممارسات التي تؤثر على مدى التغطية، ونطاق ومدى توافر ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية؛ وهذا ما جعلها أيضا تسجل نسبة متدنية فيما يخص تغطية مركز السجلات 3.6% من البالغين فيما بلغت في تونس 36.4%؛ بالإضافة إلى أنها سجلت نسبة منعدمة فيما يخص مركز المعلومات الائتمانية في حين سجلت أعلى نسبة في كل من السعودية بـ 56.7% و الإمارات بـ 51.3%.

6.4 مؤشر حماية المستثمرين الأقلية:

يقيم هذا المؤشر قوة حماية المساهمين الأقلية ضد قيام أعضاء مجلس إدارات الشركات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية بالإضافة إلى حقوق المساهمين، وضمانات الحوكمة ومتطلبات الشفافية للشركات التي تقلل من خطر التعرض للإساءة.

الجدول رقم (7): مؤشر حماية المستثمرين الأقلية لبعض الدول العربية لسنة 2020

المواضيع	الجزائر	السعودية	مصر	الإمارات	المغرب	تونس
قوة حماية المستثمرين (0-50)	10	43	32	40	35	31
الإفصاح (0-10)	4	9	8	10	9	6
مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	9	3	10	2	7
سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5	7	3	4	7	5
حقوق المساهمين (0-6)	0	5	6	4	6	4
الملكية والتنظيم (0-7)	0	6	6	7	5	4
شفافية الشركات (0-7)	0	7	6	5	6	5
الترتيب العالمي	179	3	57	13	37	61

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: (مجموعة البنك الدولي)

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن مؤشر حماية المستثمرين الأقلية قد بلغ في الجزائر 20 وهو ما جعلها تصنف في المرتبة 179، وهو ما قد يعكس غياب تشريعات قوية لحماية المستثمرين مما يؤدي إلى تخوفهم من المخاطر القانوني، فمن جهة تعكس هذه المرتبة انعدام كل من مؤشر نطاق حقوق المساهمين ومؤشر نطاق الملكية والتنظيم وكذا مؤشر شفافية الشركات، ومن جهة أخرى تدني مؤشر كل من قوة حماية المستثمرين 10 نقاط من أصل 50، وكذا مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة نقطة من أصل 10 ومؤشر الإفصاح 4 نقاط من أصل 10، فيما تحصلت على درجة متوسطة في مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى وذلك بـ 5 نقاط من أصل 10.

7.4. مؤشر دفع الضرائب:

يقيس هذا المؤشر الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو سحبها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب.

الجدول رقم (8): مؤشر دفع الضرائب لبعض الدول العربية لسنة 2020

المواضيع	الجزائر	السعودية	مصر	الإمارات	المغرب	تونس
المدفوعات (عدد سنويا)	27	4	27	5	6	8
الوقت (ساعات في السنة)	265	104	370	116	155	144
إجمالي سعر الضريبة (%) (الأرباح)	66.1	15.7	44.4	15.9	45.8	60.7
مؤشر ما بعد الإيداع	49.8	32.2	36.3	55	98.6	52.2
الترتيب العالمي	158	57	156	30	24	108

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: (مجموعة البنك الدولي)

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 158 عالمياً وتأتي في مؤخرة الدول العربية في مؤشر دفع الضرائب، وهو ما يشير إلى تعقيد نظامها الضريبي وارتفاع الضرائب ومن ثم زيادة الأعباء على الشركات الناشئة، وتعتبر البحرين والكويت من أفضل الدول العربية في هذا المؤشر حيث احتلتا المرتبة الأولى والسادسة على الترتيب. يرجع ترتيب الجزائر المتأخر إلى ارتفاع عدد المدفوعات والتي وصلت إلى 27 مرة سنوياً يتطلب دفعها 265 ساعة سنوياً ونسبة 66.1% من إجمالي الربح، أما المغرب فسجلت المرتبة 24 عالمياً، حيث أن رواد الأعمال ملزمون بالدفع 6 مرات سنوياً خلال 155 ساعة بنسبة 45.8% من الأرباح. في حين سجلت البحرين المرتبة الأولى عالمياً بمجموع 3 مرات خلال 23 ساعة سنوياً بنسبة 13.8% من الأرباح.

8.4. مؤشر التجارة عبر الحدود:

يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة المرتبطان بالعملية اللوجستية لتصدير واستيراد البضائع، أي أنه يقيس الوقت والتكلفة المرتبطان مع إجراءات الإمتثال التوثيقي والإمتثال الحدودي والنقل المحلي من خلال العملية الكاملة لتصدير واستيراد شحنة من البضائع.

الجدول رقم (9): مؤشر التجارة عبر الحدود لبعض الدول العربية لسنة 2020

المواضيع	الجزائر	السعودية	مصر	الإمارات	المغرب	تونس
الوقت اللازم للتصدير: (ساعات)	229	48	136	32	32	15
• الإمتثال لقوانين الحدود	80	37	48	27	6	12
• الإمتثال للشروط والمتطلبات المستندية	149	11	88	5	26	3
تكلفة التصدير: (دولار)	967	392	358	602	223	575
• الإمتثال لقوانين الحدود	593	319	258	462	156	375
• الإمتثال للشروط والمتطلبات المستندية	374	73	100	140	67	200
الوقت اللازم للاستيراد: (ساعات)	306	104	505	66	83	107
• الإمتثال لقوانين الحدود	210	72	240	54	57	80
• الإمتثال للشروط والمتطلبات المستندية	96	32	265	12	26	27
تكلفة الاستيراد: (دولار)	809	731	1554	836	344	740
• الإمتثال لقوانين الحدود	409	464	554	553	228	596
• الإمتثال للشروط والمتطلبات المستندية	400	267	1000	283	116	144
الترتيب العالمي	172	86	171	92	58	90

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: (مجموعة البنك الدولي)

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن جميع الدول العربية لم تحظ بترتيب جيد في هذا المعيار، وقد كانت أفضل مرتبة تحصلت عليها المغرب هي المرتبة 58 في حين نالت الجزائر المرتبة 172.

وبالعودة إلى المعايير الفرعية لهذا المؤشر نجد أن استكمال متطلبات التصدير في الجزائر هو الأطول في الدول العربية وذلك بـ 229 ساعة، منها 149 ساعة للامتثال للشروط والمتطلبات المستندية، في حين تعتبر تونس أفضل الدول العربية من حيث مدة التصدير وذلك بـ 15 ساعة منها 3 ساعات فقط للامتثال للشروط والمتطلبات المستندية. أما من حيث تكلفة التصدير فتعتبر الجزائر من الدول المكلفة، وذلك بـ 967 دولار منها 593 دولار تكاليف الامتثال لمتطلبات التصدير في الموانئ البحرية، بينما تعتبر البحرين أقل الدول العربية كلفة عند التصدير وذلك بـ 147 دولار ثم المغرب بـ 223 دولار منها 156 دولار للامتثال لمتطلبات التصدير في الموانئ البحرية.

أما فيما يخص الاستيراد، فنلاحظ أن الوقت اللازم لاستكمال متطلبات الاستيراد في الجزائر هو الأطول، حيث يقدر بـ 306 ساعات منها 96 ساعة للامتثال للشروط والمتطلبات المستندية، بينما لا يتعدى ذلك في الإمارات 66 ساعة منها 12 ساعة فقط للامتثال للشروط والمتطلبات المستندية. أما من حيث تكلفة الاستيراد، فتعتبر الجزائر من بين الدول العربية المكلفة حيث تقدر تكاليف الاستيراد بـ 809 دولار منها 400 تكلفة الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية، بينما تقدر في المغرب باعتبارها أقل الدول العربية تكلفة فيما يخص الاستيراد، وذلك بـ 344 دولار منها 116 دولار تكلفة الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية.

9.4. مؤشر إنفاذ العقود:

يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري من خلال محكمة الدرجة الأولى المحلية، كما يقيس هذا المؤشر ما إذا كان كل إقتصاد قد تبنى سلسلة من الممارسات الجيدة التي تعزز نوعية وفعالية نظام المحاكم الجودة والكفاءة في المحكمة التجارية.

الجدول رقم (10): مؤشر إنفاذ العقود لبعض الدول العربية لسنة 2020

المواضيع	الجزائر	السعودية	مصر	الإمارات	المغرب	تونس
الوقت (أيام)	630	575	1010	445	510	565
التكلفة (% قيمة المطالبة)	21	27.5	26.2	21	26.5	21.8
نوعية الإجراءات القضائية (18-0)	5.5	11.5	4	14	9.5	6.5
الترتيب العالمي	113	51	166	9	60	88

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: (مجموعة البنك الدولي)

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 113 عالميا وفق مؤشر إنفاذ العقود، وذلك لبطء إجراءات إنفاذ العقود وطول أمد النزاعات القانونية، حيث يستغرق تسوية نزاع تجاري 630 يوم، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها والتي بلغت 21% من قيمة المطالبة، فضلا عن تدني نوعية الإجراءات القضائية في الجزائر حيث نالت 5.5 نقطة فقط من أصل 18، في المقابل نجد أن الإمارات والتي نالت المرتبة 9 عالميا تستغرق 445 يوم لتسوية النزاعات بتكلفة مماثلة للجزائر (21% قيمة المطالبة) وبنوعية إجراءات قضائية جيدة (14 نقطة من أصل 18).

10.4 مؤشر تسوية حالات الإعسار:

يقيس هذا المؤشر جوانب الضعف في قانون إشهار الإفلاس الساري، وكذلك العقوبات الإجرائية والإدارية في عملية الإعسار، حيث يقوم بدراسة الوقت والتكلفة والنتائج المتعلقة بإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس (التقليسة) التي تكون المؤسسات المحلية طرفا فيها، بالإضافة إلى قياس صلاية الإطار القانوني الساري على إجراءات التصفية وإعادة التنظيم.

الجدول رقم (11): مؤشر تسوية حالات الإعسار لبعض الدول العربية لسنة 2020

المواضيع	الجزائر	السعودية	مصر	الإمارات	المغرب	تونس
معدل الاسترداد (سنت / دولار)	50.8	-	23.3	27.7	28.7	51.3
الوقت (عدد السنوات)	1.3	-	2.5	3.2	3.5	1.3
التكلفة (% الممتلكات)	7	-	22	20	18	7
النتيجة (1-0)	0	0	0	0	0	0
مؤشر صلاية إطار الإعسار (16-0)	7	-	9.5	11	12	8.5
الترتيب العالمي	81	168	104	80	73	69

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: (مجموعة البنك الدولي)

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن ترتيب الجزائر وعلى غرار بقية الدول العربية - باستثناء البحرين وتونس - في مؤشر تسوية حالات الإعسار لسنة 2020 على المستوى العالمي ليست جيدة، حيث أن ترتيبها يتجاوز الـ 70 عالميا، بحيث احتلت الجزائر المرتبة 81، ومن خلال التدقيق في قيم مكونات هذا المؤشر نلاحظ أن الجزائر وتونس تعدان كأفضل الدول عربيا من ناحية الوقت اللازم لاسترداد الدائنين لأموالهم وكذا الكلفة كنسبة من العقار وذلك بـ 1.3 سنة لتصفية المشروع و 7% على الترتيب. أما فيما يخص معدل استرداد الدائنين فاحتلت الجزائر المرتبة الثانية عربيا بعد تونس بـ 50.8 سنتا لكل دولار، في حين تذبذبت الجزائر ترتيب الدول العربية من حيث مؤشر صلاية إطار الإعسار حيث حققت 7 نقاط من أصل 16.

من خلال كل ما سبق، يمكن القول أن تخلف الجزائر عن باقي الدول ولا سيما العربية يرجع إلى كثرة الإجراءات وطول المدة اللازمة للتسوية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها وضعف جودة الأداء في معظم المؤشرات الفرعية، لذلك يجب على

الجزائر الاقتداء بالدول لتحسين بيئة الأعمال من خلال تقليل وتبسيط وتسهيل الإجراءات، ما يؤدي إلى تسريع وتقليل مدتها وبالتالي تشجيع الريادة والاستثمار في المشاريع الجديدة.

5. جهود الدولة الجزائرية لدعم الشركات الناشئة

تعتبر تجربة الجزائر في ريادة الأعمال والشركات الناشئة حديثة نوعا ما، وقد جسدت الحكومة منذ 4 سنوات خطة على الميدان من خلال تطوير نظام بيئي ملائم لازدهار هذه الشركات، ومن أبرز القرارات المتخذة لدعم هذه الشركات باعتبار أن مستقبل الاقتصاد الوطني مربوط بها ما يلي: (الشركات الناشئة في الجزائر إجابة على كل تساؤلاتك، 2023)

- استحداث وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الناشئة والمصغرة ووضع على رأسها شاب له خبرة في المجال؛
- وضع إطار قانوني خاص بإنشاء الشركات الناشئة Start-Up وإعداد نصوص تنظيمية؛
- إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة وذلك لحل مشكل التمويل؛
- استحداث وزارة منتدبة للحاضنات من أجل دعم ومرافقة الشركات الناشئة؛
- إمكانية استفادة أصحاب المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني عبر أنحاء الوطن؛
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار يقوم بتنميين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي وهو في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة؛

- تعميم الدفع الإلكتروني في مختلف القطاعات الحيوية.
- تسهيلات لتمويل نشاطات المؤسسات الناشئة، بالأخص إعطاء القروض البنكية لتسديد الأعباء الاستثمارية لها؛
- أرضية رقمية خاصة بالشركات الناشئة تم إطلاقها في 15-10-2023 هدفها محاربة البيروقراطية والتي ستسهل الإجراءات الإدارية دون استخراج أي وثائق وبدون التوجه للإدارة؛
- فتح المجال لشركات رأسمال الاستثمار بحيازة أكثر من 49% من أسهم الشركات الناشئة.
- بالإضافة إلى ذلك، فقد تم منح عدة امتيازات ضريبية يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

➤ نصت المادة 69 من قانون المالية لسنة 2020 على إعفاء الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمعاملات التجارية، ليتم تعديل هذه المادة في قانون المالية التكميلي لنفس السنة في المادة 33 وذلك بإعفاء هذه الشركات من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط؛ كما تعفى من الضريبة الجزائية الوحيدة بالإضافة إلى إعفاء المعدات التي تقتنيها الشركات الناشئة بعنوان إنجاز مشاريعها الاستثمارية من الرسم على القيمة المضافة.

➤ في المادة 86 من قانون المالية لسنة 2021 تم تعديل المادة 33 من القانون التكميلي لسنة 2020 حيث تضمنت تمديد فترة الإعفاء من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة 4 سنوات ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" مع سنة واحدة إضافية في حالة التجديد، بالإضافة إلى إعفائها من الرسم على القيمة المضافة وخضوعها للحقوق الجمركية بمعدل 5% بالنسبة للتجهيزات التي تقتنيها المؤسسات الناشئة والتي تدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية. كما نصت المادة 87 من هذا القانون على إعفاء الشركات التي تحمل علامة "الحاضنة" من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين (02) ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "حاضنة"؛ بالإضافة إلى إعفاء المعدات المقتناة من طرفها والتي تدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية من الرسم على القيمة المضافة. من جهة أخرى فقد نصت المادة 141 من هذا القانون على تحديد نسبة الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق استثمار الإنشاء والتوسيع بـ 5%،

وذلك إذا قامت بها مؤسسات تمارس نشاطات أنجزها شباب ذوو مشاريع مؤهلون للاستفادة من "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة"، كما يعفى من هذه الرسوم الشباب أصحاب المشاريع المقيمون بالخارج الراغبون في الاستفادة من الامتيازات الممنوحة من هذه الأجهزة لاستحداث نشاطات بالتراب الوطني.

من خلال المادتين 6 و 36 من قانون المالية لسنة 2022، فيمكن الاستفادة من إعفاء مؤقت من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات على الترتيب، وذلك بالنسبة للأنشطة التي يمارسها الشباب أصحاب المشاريع، المؤهلون للاستفادة من أنظمة دعم التشغيل التي تسيروها "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" أو "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" وذلك لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، ويمكن أن تصل فترة الإعفاء إلى 6 سنوات عندما تمارس هذه الأنشطة في المناطق الواجب ترقيتها. كما يمكن تمديد هذه الفترة بسنتين (02) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة، وفي حال الإخلال بهذا التعهد يتم سحب الاعتماد والمطالبة بالحقوق والرسوم المستحقة التسديد. أما في حالة تواجد هذه الأنشطة في منطقة بالجنوب واستفادتها من مساعدة "صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومي، المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة وتطوير مناطق الجنوب والهضاب العليا"، فتتمدد فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى 10 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

من جهة أخرى فقد تم في المادة 60 من هذا القانون إعفاء من الرسم العقاري على الملكيات المبنية بالبنائيات وإضافات البنائيات المستعملة في النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" أو "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" وذلك لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ إنجازها، وترفع هذه المدة إلى 6 سنوات في حالة تواجدها في المناطق الواجب ترقيتها. كما تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2022 في المادة 22 إعفاء الشركات الناشئة من تسديد الرسم الجزافي الذي تخضع له جمركة البضائع المستوردة.

من خلال قانون المالية لسنة 2023 فقد تم في المادة 11 منه النص على الخصم من الدخل أو الربح - في حدود 30% من مبلغ هذا الدخل أو الربح على أن لا يتجاوز 200 مليون دينار - النفقات المصروفة في إطار البحث والتطوير داخل المؤسسة أو النفقات المصروفة في إطار برامج الابتكار المفتوح المحققة مع المؤسسات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة" أو "حاضنة أعمال". كما تم تحديد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة للأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي بـ 5% وفق المادة 16 منه.

أما على مستوى الجامعات، ففضلا عن تدريس مقاييس المقاولاتية وريادة الأعمال، وكذا برمجة سلسلة من الأنشطة والفعاليات التي من شأنها المساهمة في تحسيس الطلبة بالأهمية الاجتماعية والاقتصادية لريادة الأعمال وغرس ثقافة المقاولاتية لديهم - ومن ثم دفعهم للتوجه نحو إنشاء مؤسسات بدل البحث عن وظيفة وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية - فقد تم إدخال المؤسسات الناشئة في ميدان البحث بالجامعات الجزائرية وذلك من خلال القرار الوزاري رقم 1275 الذي يسمح للطلبة المقبلين على التخرج من إنجاز مذكراتهم في إطار آلية "شهادة - مؤسسة ناشئة" والاستفادة من مزايا من بينها الحصول على رسم "مشروع مبتكر" أو "مؤسسة ناشئة". كما أنه وفي ظل السياسة المنتهجة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لجعل الجامعة مساهما في خلق الثروة، فقد تم تسجيل 96 حاضنة أعمال، أكثر من 3000 فضاء للمؤسسات الناشئة وأزيد من 100 مركز لتطوير المقاولاتية، حيث تسمح هذه المراكز بتطوير مهارات الطلبة سواء كانوا مسجلين أو متخرجين، وفتح المجال أمام الطلبة المتخرجين لمواصلة أبحاثهم ومرافقتها من قبل مخابر البحث لحصولها على مخرجات

في شكل وسم مشروع مبتكر أو براءة إختراع أو تقديم حلول لمتطلبات اقتصادية أو اجتماعية. (وكالة الأنباء الجزائرية،
2024)

6. خاتمة:

تعد ريادة الأعمال حجر الزاوية في بناء مجتمعات مزدهرة، فهي توفر فرصا للفرد لتحقيق الاستقلال المالي، وتساهم في حل المشكلات الاجتماعية، وتدعم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك، تشجع ريادة الأعمال على التفكير الإبداعي والابتكار، مما يساهم في تطوير المجتمع. لكن هناك عدة تحديات تواجه رواد الأعمال تعيق نمو مشاريعهم، بدءا من صعوبة الحصول على التمويل اللازم وصولا إلى بيئة تشريعية غير الداعمة، فالنقص في المستثمرين وصعوبة التوسع في الأسواق يشكلان عائقا كبيرا، بالإضافة إلى ذلك، تتطلب التطورات التكنولوجية السريعة استثمارات كبيرة وتتطلب من رواد الأعمال مواكبة أحدث الاتجاهات.

من خلال استخدام المؤشرات سهلة ممارسة الأعمال لسنة 2020، يمكن توضيح أهم التحديات التي تواجه الاستثمار في ريادة الأعمال في الجزائر -التي تعتبر تجربتها حديثة في هذا المجال- فيما يلي:

- إنشاء شركة جديدة في الجزائر صعب، خاصة من حيث تكلفة الإنشاء ووقت وإجراءات التأسيس؛
- ارتفاع تكلفة استخراج تراخيص البناء وتسغرق وقت أطول نوعا مقارنة بأغلب الدول العربية؛
- الجزائر من الدول المكلفة في الحصول على الكهرباء وكذا في وقت الحصول عليها؛
- الجزائر من الدول التي يسودها صعوبة تسجيل الملكية، وذلك بالنظر لكثرة الإجراءات وطول مدتها وارتفاع تكلفتها بالإضافة إلى تدني نوعية نظام إدارة الأراضي فيها؛
- تتميز الجزائر بضعف قوة الحقوق القانونية وضعف تغطية مركز السجلات الائتمانية بالإضافة إلى انعدام عمق المعلومات الائتمانية وتغطية مركز المعلومات الائتمانية؛
- تتميز الجزائر بقوة إفصاح وسهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى متوسطة، كما تتميز بضعف قوة حماية المستثمرين ونطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، وانعدام مؤشرات كل من حقوق المساهمين، الملكية والتنظيم وكذا شفافية الشركات؛
- تعد الجزائر من الدول المكلفة ضريبيا؛
- تعتبر الجزائر من الدول التي تتميز بطول الوقت اللازم للتصدير والاستيراد وارتفاع تكاليفها.

بالرغم من هذه التحديات التي تواجه رواد الأعمال، إلا أن هناك فرصا واعدة لهؤلاء لتحقيق النجاح والمساهمة في تنمية المنطقة، وذلك بالنظر للجهود المبذولة من طرف الدولة لتوفير بيئة داعمة لرواد الأعمال ومن ثم تحسين جاذبية بيئة الأعمال في الجزائر.

7. المراجع

Bieber, S. (2024, 09 24). *شغل الشركات الناشئة: ما هي أسباب الفشل في السنة الأولى؟*, Consulté le 10 10, 2024.

sur <https://www.godaddy.com/resources/ar-ae/> أخبار/أسباب-الفشل-لماذا-قد-تفشل-الشركات-النا

- الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي. (ماي 2022). مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022. مصر .
- الجزيرة 90%. (5, 2, 2022). من الشركات الناشئة تفشل في سنواتها الأولى 5.. خطوات لتجنب أخطائها, Consulté le 10 16, 2024, sur <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/2/5/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%A4%D8%B3%D8%B3-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9-%D9%86%D8%A7%D8%AC%D8%AD%D8%A9%D8%9F-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D9%81%D9%8A-5>
- الشركات الناشئة في الجزائر إجابة على كل تساؤلاتك. Consulté le 10 16, 2024, sur <https://teyssir.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/>
- حسين بي, & صديقي ا. (2021, 12 21). دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر .حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية. 8(1), pp. 68-89.
- دليل ريادة الاعمال. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 10 08, 24, من <https://www.tedeport.org/ar/girisimcinin-el-kitabi/entrepreneurship-motivations-and-obstacles-59.html?type=subpage>
- رانيا الشيخ طه. (2022). الابتكار وريادة الأعمال (المجلد 31). صندوق النقد العربي.
- عبدالرحمن م. (2023, 01 23). التحديات التي تواجه ريادة الأعمال والفرص المتاحة خلال 2023. Consulté le 10 10, 2024, sur <https://ijnet.org/ar/story/>
- قنصوة, ع. أ. (2016). دور ريادة الأعمال في كفاءة أداء المؤسسات في شركة كونكريت الهندسية المحدودة في السودان (دراسة حالة على شركة كونكريت الهندسية المحدودة). (2011-2014) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد (تمويل). السودان, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, كلية الدراسات العليا.
- مجموعة البنك الدولي (s.d.). قياس أنظمة أنشطة الأعمال : Consulté le 10 15, 2024, sur <https://archive.doingbusiness.org/ar/data>
- وكالة الأنباء الجزائرية. (18, 01, 2024). قطاع التعليم العالي استحدث 96 حاضنة أعمال و100 مركز لتطوير المقاولاتية دعما للطلبة. تاريخ الاسترداد 10 15, 2024, من aps.dz/ar/sante-science-technologie/155363-96-100